

وعل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعل قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يمنع العاملون بالدولة منحة تعادل مرتب عشرة أيام بحد أدنى قدره عشرة جنيهات وبحد أقصى قدره خمسون جنيهاً .

ويسرى هذا الحكم على جميع العاملين سواء الدائمين أو المؤقتين الذين تسرى عليهم أحكام القوانين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما وعلى العاملين بکادرات خاصة وذلك وفقاً للقواعد التي يصدرها وزير المالية .

(المادة الثانية)

يمنع الجنود المجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة تعادل نسبة عشر يوماً من راتب المجندي .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (١٢ نوفمبر ١٩٧٩)

أノر السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتنقييم السلطة فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالآديان المسموح بها في البلاد والقوانين المعطلة له .

قرر :

(المادة الأولى)

الترخيص لطائفة الأقباط الإنجيليين بكنيسة أنجحيلية تابعة للمجمع الخمسى وكائنة ٣ شارع نشاطى بقلمرو وش الفرج .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (١٢ نوفمبر ١٩٧٩)

أノر السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة العامة للطرق البرية والمائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية ،

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المرامي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ،

وعل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة العامة للطرق البرية والمائية ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم وزارة النقل ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء الهيئة العامة للنقل التهري ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الأولى)

تسيدل عبارة "الهيئة العامة للطرق والكبارى" بعبارة "الهيئة العامة للطرق البرية والمائية" أعلاها وردت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (١٢ نوفمبر ١٩٧٩)

أノر السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٩

يمنع العاملين بالحكومة والقطاع العام والجنود بالقوات المسلحة والشرطة منحة مناسبة عيد الأضحى المبارك

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،